كذا في شرح المقاصد قوله هذا بيان الجواب الحق منه دفع توهم التكرار قوله وانت خبير الوجود
آه اجيب عنه بان كون اثر الارادة حادثا البتة لم ولو سلم فيجوز تعلق وتحقق
الارادة بالعدم حتى يشمل ايقاع الشيء على العدم فافهم قوله ولذا ورد في الحديث الموضوع وهو ما اضيف الى النبي عم خاصة من قول او فعل او تقرير هذا
قوله وما لم يشأ لم يكن فانه اسند عدم الكون الى عدم المشية لا الى مشية
العدم كذا نقل منه قوله لم يتوجه السؤال بتعميم الارادة عليهم واما السؤال بتعميم
العلم فمتوجه عليهم ايضا قوله قد يمنع هذه المقدمة ايضا اي القائلة ان تعلق
العلم والقدرة بوجود الفعل باختياره يجب وان تعلق بعدمه يمتنع وهذا
المنع يرد ايضا على ما تقدم من ان العلم والارادة اما ان تعلق بوجود الفعل
فيجب او بعدمه فيمتنع ويحتمل ان يكون قوله ايضا اشارة اليه تأمل قوله تابع للمعلوم
على معنى انهما يتطابقان والاصل في هذه المطابقة المعلوم لا يرى ان صورة
الفرس مثلا على الجدار انما كانت على هذه الهيئة المخصوصة لان الفرس كذا في
حد ذاته هكذا اذ لا يتصور ان ينعكس الحال بينهما فالعلم بان زيدا سيقوم
غدا مثلا انما يتحقق اذا كان هو في نفسه بحيث يقوم فيه دون العكس قوله
فلا مدخل لهما في وجوب الفعل الخ والا لزم ان يكون الله تع فاعلا باختياره لكونه عالما بافعاله وجوده
وعدما قوله وكذلك الارادة اي لا مدخل لها في وجوب الفعل الخ كالعلم قوله
والا لجاز انقلاب العلم جهلا وتخلف المراد عن ارادة قلنا هذا لا يثبت

لا يجاب بل الاستلزام والفرق ظ قوله وهو جبر متوسط ولما حاصل ان الله تع
خلق العبد مختارا في افعاله لكن لما اراد الله تع ان يفعل العبد باختياره فعلا كذا
لم يمكنه ان لا يفعله فالمال بالاخرة وان كان الى الجبر الا ان الجبر بهذا المعنى غير منكر
وانما المنكر الجبر بمعنى ان لا يكون للعبد مدخل في فعله بوجه ما اي لا تاثير قوله
فلكون الاختيار اي اختيار العبد من الله تع وبايجاده لا يستلزم الجبر قوله
توجيه النقض بالعلم ظ واسوان يقال ان الله تع يعلم فعله الاختياري فيكون واجبا او ممتنعا
وهذا الحاد والالجاز لا انقلاب وهذا ينافي الاختيار قوله فمبني على ازلية
تعلقاتها ايضا اذ لو كان تعلقها حادثا لكان الفعل ايضا حادثا والحدوث
ينافي الوجوب والامتناع تأمل قوله وليس قبل تعلقها تعلق علم اي لتحقق
الوجوب اي الامتناع المنافيان للاختيار وفيه ان الارادة تابعة للعلم بمعنى
انهما يتطابقان والاصل في المطابقة العلم فلا اقل من ان يكون تعلق العلم
قبلية ذاتية على تعلق الارادة فيتحقق وجوب الفعل وامتناعه قبل تعلق
الارادة قبلية ذاتية تأمل قوله بخلاف ارادة العبد لانها حادثة مسبوقة بالعلم
والارادة القديمتين قوله وهي تتعلق الارادة اي اجعل القدرة
متعلقة بالفعل يكون بسبب تعلق الارادة بمعنى ان تعلق ارادة العبد
بالفعل يصير سببا لان يخلق الله تع صفة متعلقة بالفعل اي كانه بحيث
لو كان لها تاثير بالاستقلال لاوجد الفعل فلا يلزم ان لا يكون الا مستقلة